

ومن ثم يتضاءل مورد الدول المصدرة لل مواد الخام ( ومعظمها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ) ، والاقتصاد الدول الحر حلقة متشابكة الأطراف إذا ومن بعض أجزائها تمرض الكل إلى الوهن

ولم تكن النكسة الاقتصادية العالمية مقصورة على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية — وبالتالي على آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية — بل إنها شملت الاتحاد السوفيتي نفسه ومنطقة النفوذ السوفيتي كذلك . ومثال ذلك سمي روسيا للسيطرة على الاتحاد اليوغسلافي وسمي يوغسلافيا للتحرر من هذه السيطرة وما أدى هذا الصراع إلى قطيعة سياسية تامة بين البلدين

إلا أن أخطار الضائقات الاقتصادية العالمية تختلف باختلاف المناطق والشعوب والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش عليها الشعوب والحكومات

ففي ظل الحكم المطلق — خصوصا إذا كانت التعاليم الاشتراكية وفلسفة الاقتصاد المنظم ديدنه يسهل على الدولة أن تضبط التيارات الاقتصادية الماصفة وإن كان ذلك على حساب الحرية الفردية للكثرة الساحقة من الشعب

وفي البلدان الآسيوية والإفريقية واللاتينية التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي تكون أضرار الضائقات الاقتصادية مقصورة إلى حد بعيد على برامج الإنشاء والتمير ، فاقتصاديات هذه البلدان اقتصاديات غير معقدة ، ومستوى المعيشة بها زهيد على مستوى ضئيل ، وسهبا ألمت أضرار النكسات الاقتصادية العالمية بهذه البلدان فإنها لن تؤثر إلا تأثيرا محدودا في مستوى المعيشة ، ولما كان هذا المستوى ضئيلا ممنا في الضالة فإن هذا التأثير لن يزيد ضالة ، فليس في ذلك المستوى بمد مجال للتساؤل ، وإذا استثنينا حالات المجاعات والتحط في بلدان كالهند والصين مثلا فإن معظم المجتمعات الزراعية ( كالمجتمعات الآسيوية مثلا ) تستطيع في فترات الضائقة الاقتصادية العالمية أن تحتفظ بزؤوسها عامة فوق الماء

أما وضعية المجتمعات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

### ٣- على هامش الدفاع عن الشرق الأوسط

للدكتور عمر حليق

#### العوامل الاقتصادية في سياسة توازن القوى

ألت بالوضع الدولي إبان بحث سياسة توازن القوى عوامل اقتصادية هامة وللإقتصاد في توجيه السياسة المالية شأن كبير ففي أعوام ١٩٤٧ - ١٩٤٩ أخذ الإقتصاد الأمريكي خاصة والاقتصاد الأوروبي ( خارج الاتحاد السوفيتي ) يمر في نكسات وضائقات اقتصادية لعينة . ففي أمريكا كان الإقتصاد القومي في سنوات الحرب قد توسع بصورة هائلة . فزاد عدد المصانع وتضاعف إنتاجها إلى أرقام فلكية وأصبحت مقدرة السوق الأمريكي على استهلاك المنتجات الأمريكية محدودة مقيدة والسوق الأمريكي هو المستهلك الرئيسي للإنتاج الأمريكي

وكانت الرضية الاقتصادية في شعوب أوروبا الغربية مزعزعة بسبب الخراب الواسع الذي ألم بذلك الجزء من العالم من جراء الحرب المالية الأخيرة

وفي آسيا وأمريكا اللاتينية أخذ الوعي الاقتصادي يزداد نمو ويدفع الحكومات والشعوب لأن تلجأ إلى سياسة الاستكفاء التاني لتفادي عودة الأستعمار بألوانه المديدة الاقتصادية والسياسية ، ولذلك أصبحت مقدرة الشعوب الآسيوية واللاتينية على استهلاك المنتجات الأجنبية محدودة مقيدة ، وذلك لأن الميزان التجاري في دول آسيا وأمريكا اللاتينية يعتمد على تصدير المواد الخام إلى الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ليحصل مقابلها على عملة أجنبية تعينه على استيراد السلع والمنتجات الصناعية وأصناف التبادل التجاري الأخرى . فإذا أصيب النشاط المتاعى في أوروبا وأمريكا الشمالية بنكسة فإن حاجته من المواد الخام ستتضاءل ،

أضف إلى ذلك كله أن أى دعوة إلى تخفيض مستوى المعيشة سيتطور إلى سلاح في يد الحركة الشيوعية التي تتخذ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دلالة على فشل النظم الديمقراطية « الأوروبية والأمريكية »

وثالث هذه الاحتمالات تجديد الحروب الاستعمارية وقيام الدول الصناعية الكبرى بغزو البلدان المتخلفة والسيطرة على الأسواق التجارية الراجعة في الشرق والغرب ، وهذا الاحتمال بعيد النال نظراً ليقظة الشعوب وتيقظ القوميات وحيوية التحرر من الاستثمار في كل مكان

ورابع هذه الاحتمالات أن تتكامل الدول الصناعية الكبرى كتكتلا اقتصاديا تاما شاملا وتوزع فيما بينها الأسواق العالمية توزيعا يستند إلى اتفاقات ثابتة بين الدول التكتلة ، وقد نجح الاتحاد السوفيتي إلى حد بعيد في سياسة التكتل الاقتصادي في منطقة نفوذه في أوروبا الشرقية والبلقان والبلطيق وبعد ذلك في الصين وآسيا الوسطى - منغوليا وسينكيانغ

- أما دول أوروبا الغربية فقد وجدت نفسها لا تستطيع أن تجبر بهذه الرغبة لأسباب عديدة منها تفوق أمريكا الصناعي الهائل على بريطانيا وفرنسا وخسارة هولندا لجزر الهند الغربية (إندونيسيا) ، فصانع أوروبا الغربية القديمة المهوكة لعب أطفال بالقياس إلى المؤسسات الصناعية الأمريكية ، وجودة الإنتاج الأمريكي وتنوعه وروثقة إعلاناته شئ لم تعرفه الصناعات الأوروبية في بلادها له مثيلا . ومفارقة السيارات الأمريكية بالسيارات البريطانية والفرنسية مثل على ما نحاول به شرحه هنا ولذلك فلم يكن لدى الصناعة الأوروبية ما تستند إليه لتساوم أمريكا على اقتسام الأسواق العالمية - هذا فضلا عن أن الأمريكي تاجر لا يرحم ، والمنافسة هي عماد النشاط الاقتصادي في أمريكا وتغوّج راسخ في السلوك الأمريكي رسوخ عادات الأكل والشرب والنوم

ويتنوّان الاحتمال الأخير (وهو توزيع الأسواق العالمية) قد صادف هوى في نفوس الأمريكيان ولكنهم احتاطوا له بشكل

خلال النكسات والضائقات الاقتصادية الشاملة فإنها تكون معرضة لأخطار جسيمة

ففي بيان النكسة الاقتصادية الخطيرة التي ألمت بالولايات المتحدة الشمالية وبأوروبا الغربية في أعوام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ كان على الدول والشعوب هناك أن يختار واحدا من احتمالات معينة لصيانة نفسها من الفوضى الاقتصادية والإفلاس التام

وأحد هذه الاحتمالات أن تسرع الدولة فتسن التشريعات وتطبق رقابة شديدة على الإنتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي بأسره ، وأن تحد الإنتاج وتعين الأسعار وتقيّد التصدير والاستيراد بشكل يحول الدولة الديمقراطية إلى نظام اشتراكي لأولى الحكم فيه سلطة واسعة قد تتسع فتصبح نوعا من الحكم المطلق . وهذا ما حاولت حكومة العمال في بريطانيا تطبيقه فلم تفلح طويلا بسبب طبيعة السلوك السياسي للشعب البريطاني وتواصل الوعي الديمقراطي فيه ، وبسبب تعقد المشاكل الاقتصادية في بريطانيا بشكل لا يسمح بتطبيق برامج الاقتصاد النظم والاحتفاظ بالحرية الديمقراطية في آن واحد

وثاني هذه الاحتمالات تخفيض مستوى المعيشة بين السكان بتخفيض الدخل القومي للعامل ولصاحب العمل والرجوع بألوان الحضارة المادية القهقري ووضع حد للتقدم الآلي وتوجيه الشعب نحو التقشف والتخلي عن أسباب الترف. والمتمة التي أصبحت جزءا أساسيا من طبيعة المعاش الذي يعيش عليه الناس في العالم الغربي إجمالا وفي الولايات المتحدة على وجه العموم . وقد استطاعت بريطانيا أن تطبق جزءا من هذا الاحتمال فيما يتعلق بمسألة الدخل القومي ومسألة التقشف إلا أن حكومة العمال البريطانية فشلت في ذلك لأن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها في بريطانيا كانت تواجه عقبات جسيمة بعضها راسخ في صميم الوضع الاقتصادي البريطاني والتمسّ الآخر نابع عن النافسة الشديدة التي لقيتها بريطانيا في أسواقها التجارية التقليدية سواء جاءت هذه المنافسة من أمريكا أم من سياسة الاستقلال الاقتصادي والاستكفاء الذاتي التي أخذت تقدمها البلدان الآسيوية والإفريقية واللاتينية التي كانت فيما مضى منطقة نفوذ اقتصادي لبريطانيا

الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليات سياسية ودبلوماسية من النوع الدقيق والخطير

ومع أن فكرة التكتل الاقتصادى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول أوروبا الغربية لم تبلور في شكل قانونى (سرى أو علنى) إلا أن انسحاق الأموال الأمريكية الخاصة والنشاط الاقتصادى الأمريكى إلى مناطق النفوذ البريطانى والفرنسى والهولندى والبلجيكى قد فرض على أمريكا مسؤولية فعلية في صيانة النظم السياسية التى تعيش عليها هذه الدول الأوروبية. أضف إلى ذلك صيانة أوروبا الغربية من أخطار الانقلابات الشيوعية سيضمن لأمريكا حلفاء أوفياء يكونون سندا للمبادئ والأيدولوجية السياسية التى يمش عليها المجتمع الأمريكى؛ ففي تعزيز النظم الديمقراطية لدول أوروبا الغربية تميم لأسواق تجارية حسنة تستهلك من الإنتاج الأمريكى أضعاف ما تستهلكه البلدان المتخلفة التى لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى كبلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية — فهذه البلدان المتخلفة هى على العموم مصدرة للمواد الخام وليست مستهلكة إلا كجزء محدود من المنتجات الأمريكية الجاهزة

ومن هذه الصورة الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية الشاملة تكونت فكرة المساعدات الأمريكية المالية للدول الأوروبية التى عرفت بمشروع مارشال<sup>(٢)</sup>

ولغير أن تفكر مليا في مشروع مارشال لأن صلته بتطور فكرة الدفاع المشترك وحلف الأطنطى وسألة الدفاع عن الشرق الأوسط صلة وثيقة

### مشروع مارشال

يقول البرفسور جون وليامز أحد كبار الاقتصاديين (في البلدان التى لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى في آسيا وإفريقيا

(٢) — الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الذى كان أول من أعلن ميلاد هذه الفكرة رسميا من خطاب له في حفلة توزيع الإجازات الدراسية في جامعة هارفرد الأمريكية الشهيرة. ثم صيغ إعلانه في الكونغرس الأمريكى في قانون التعاون الاقتصادى الأوروبى) إبريل سنة ١٩٤٨

دقيق بحيث يوفر لهم حصة الأسد في أية مساومة يقومون بها مع دول أوروبا الغربية

وفعلا شهدت السنوات الأخيرة توسعا اقتصاديا أمريكيا جم النشاط ولكنه في أغلب الحالات على حساب دول أوروبا الغربية وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا وهولنده وبلجيكا، وقد ساعد أمريكا على هذا التوسع الاقتصادى كونها مسيطرة على مقدرات ألمانيا واليابان وهما عنصران هامان في ميدان التنافس التجارى الدولى وفى الشرق الأقصى حلت أمريكا محل اليابان وهولنده في سوق إندونيسيا والفلبين ومحل بريطانيا إلى حد ما في أسواق الملايو وأصبحت الشترية الرئيسية للمطاط والتصدير هناك

وفى الشرق الأوسط قصة التوسع الأمريكى فى البترول معروفة للجميع، وكان من المقدر لبريطانيا أن تحقق هذا التوسع لنفسها لولا قوة المنافسة الأمريكية والظروف الأخرى التى صاحبت الوضع الاقتصادى فى عالم ما بعد الحرب فى بريطانيا

وفى أمريكا اللاتينية تلاشى تدريجيا نفوذ بريطانيا التجارى هناك بعد أن تلاشى قبله نفوذ ألمانيا وأصبحت هذه القارة منطقة نفوذ تجارى وسياسى للولايات المتحدة الأمريكية

وفى شمالي إفريقيا العربية توطد للأمريكان نفوذ اقتصادى طويل عريض بلغ من الأهمية بحيث اضطرت فرنسا أن تخاصم أمريكا عليه أمام محكمة العدل العليا<sup>(١)</sup>

وفى أواسط إفريقيا تسرب رأس المال الأمريكى إلى مستعمرات بلجيكا النية بالمعادن الثمينة ومنها معدن الأورانيوم الصالح لإنتاج الطاقة الذرية

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل هذا النشاط الاقتصادى الواسع أن تدفع مؤقتا عن نفسها أخطار النكسة الاقتصادية الأخيرة التى ألمت بالاقتصاد الأمريكى في أعوام ١٩٤٧ — ١٩٤٨

وكان لا بد لهذا التوسع الاقتصادى الهائل من أن يفرض على

(١) — رفقت فرنسا في ١٥ يوليو ١٩٥٢ نكسة أمام محكمة العدل العليا الدولية أفضت فيها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حياطة اقتصادية على مراكن

التي فرضتها بريطانيا بالاستمرار في استئلال الأسواق المتوفرة لها في المستعمرات الفرنسية - وفرنسا اليوم ممتلكات خارجية تفوق ما لأي دولة استعمارية أخرى ولتعلق بأذهاننا هذه الحقيقة - وهي حماس فرنسا الشديد لشروع مارشال وما استتبع هذا الحماس من نشاط فرنسي لتنفيذ الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي للتقد ، ومشروع مارشال ، ومشروع بليفان للجيش الأوروبي كما سنأتي على استعراضه فيما بعد - وهنا يجدر بالباحث أن يفسر حماس أمريكا لشروع مارشال ولفكرة المساعدات المالية للدول الخارجية إجمالاً . وهذا التغيير لا يكون إلا بالتعرف على الفلسفة الاقتصادية النظرية والعملية التي يعيش عليها الشعب الأمريكي . وهي فلسفة «جورج مينارد كينز» الاقتصادية منذ عام ١٩٣٠ حتى الآن

( لبحث صلة ) نيويورك عمر هليو

الأمريكان ورئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية ومستشار البنك الأمريكي المركزي ومندوب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مؤتمرات دولية : إن الهدف الرئيسي لشروع مارشال هو تنفيذ برنامج عملي لاستثمار رؤوس الأموال . وهدف هذا الشروع ليس فقط بناء ما دمرته الحرب في أوروبا وإنما زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية والشمالية بحيث تتمكن دولها من أن تحفظ التوازن التجاري مستقبلاً . وهذا يعني مساعدة دول أوروبا الموالية للولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وللدول الأوروبية ، وهذه الزيادة تشجع الفرد والحكومات هناك على مضاءفة استهلاكه للمنتجات والسلع وتوفر للشعب والممول فرصة لادخار رأس المال اللازم للاستثمار في الاقتصاد المحلي ( في الدول الأوروبية ) وفي الاقتصاد الأجنبي وأميركا اللاتينية ) (٢)

وهذه الأهداف تتشعب مع الصورة التي رسمناها عن الوضعية الاقتصادية في أمريكا وأوروبا وبقية أجزاء العالم ( خارج الاتحاد السوفيتي ) وهي صورة تشير إلى اختار فكرة التكتل الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى تحفظ للأمريكان حصة الأسد وتساعد الدول الأوروبية على ملاقة نكساتها الاقتصادية مستعينة بزمنلة كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وجدير بالذكر أن فرنسا كانت أكثر الناس حماسة لشروع مارشال ، بل الواقع أن فرنسا كانت أول من نال مساعدات مالية سخية من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في عهد ليون بلوم اليهودي رئيس وزراء فرنسا في السنوات الأوائل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية

ومن الطبيعي أن تتحمس فرنسا لهذا الشروع ، ففرنسا هي الدولة الوحيدة من دول أوروبا الغربية التي رفضت اتباع أي احتمال من الاحتمالات المديدة التي واجهتها دول أوروبا الغربية في عالم ما بعد الحرب ، فهي لم تتدن ببريطانيا فتتغذون من برنامج الاقتصاد الاشتراكي المعتدل ، ولم تتبع سياسة التشف والرقابة الدقيقة

(٣) - راجع بحثي مسبقاً لبرنور والياميز في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عددي أبريل سنة ١٩٥٠ و يوليو سنة ١٩٥٢ عن مشروع مارشال

## الانسان بين المادية والإسلام

للدكتور محمد قطب

أول بحث علمي يتناول الموازنة بين نظريات الماديين عن الإنسان ونظريات الإسلام من الناحية العلمية

يقع في ثلاثمائة صفحة من القطع الكبير الثمن أربعون قرشا

يطلب من الناشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ومن المكتبات